أبحاث في الدّعوة

الاسلام و معضلات الاقتصاد

ابو الأعلى المودودي

مؤسسة الرسالة

ابوالأعلى المودودي

الاسلام في معضلات الاقتصاد

مؤسسة الرسالة



مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذه محاضرة ألقاها الأستاذ السيد أبو الأعلى المودودي ـ أمير الجماعة الإسلامية ـ في جامعة عليكرة الإسلامية ، حينما زارها في أكتوبر سنة ١٩٤١ ،على أثر دعوة من جمعية التاريخ والتمدن الإسلامي ، بالجامعة . ثم أفردت في رسالة مستقلة وطبعت غير مرة . ووزعت منها آلاف من النسخ خلال السنين العشرة الماضية . وكذلك ترجمت بالإنكليزية وغيرها من لغات الهند المحلية . أما الترجمة العربية فقد قام بها صديقنا الأستاذ محمد ناظم الندوي ـ عميد الجامعة العباسية في بهاول بور اليوم ـ وعنيت بنشرها دار العروبة للدعوة الإسلامية منذ ثلاث سنين .

وها هي ذي تطبع مرة ثانية في القاهرة بمساعدة إخوان لنا في الدعوة ، اتجهت همتهم ، بفضل من الله وتوفيقه ، إلى نشر هذه الرسائل وتعميمها في البلاد العربية . عسى الله أن يجزيهم

عن ذلك جزاء حسناً . ويتقبل مساعينا ومساعيهم ويجعل نياتنا وجميع أعمالنا خالصة لوجهه الكريم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

دار العروبة ، راولبندي
(باكستان) غرة جمادي الاخرة
سنة ١٣٧١

وكتبه العاجز . الفقير الى رحمة الله

مسعود الندوي

معتمد دار العروبة للدعوة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

لعل أظهر ما يمتاز به العصر الحاضر عناية الأمم بشؤون الرزق وأمور المعاش ، بما لم يسبق له نظير في عصر من العصور . وإن شعوب العالم كبيرها وصغيرها ، ودول الأرض العظمى فما دونها ، تهتم كلها بأمور المعاش والاقتصاد أكثر مما تهتم بغيرها من شؤون الحياة . ومما لا شك فيه أن الناس – أفراداً وجماعات – ما زالوا منذ فجر التاريخ مهتمين بأسباب معايشهم ومتع حياتهم ، لكنهم اليوم قد عظمت عنايتهم بالمال وطرق تنميته واستثماره وأساليب توزيعه ، وتوسعوا في ذلك حتى أفردوا له علماً خاصاً به سموه علم الاقتصاد ، فأصبح الشغل الشاغل للشعوب والأمم والدول ، والقطب الذي تدور حوله الأفكار والجهود ، وتشعبت عنايتهم بهذا العلم وبحوثه فاتسع نطاقه وترامت أطرافه ونواحيه ، وتفرعت مصطلحاته العلمية حتى صار الاضطلاع به والالمام ببحوثه من صعاب الأمور . وإن معضلات هذا

العـــلم المتعلقة بالاستهلاك والانتاج وتوزيع المصنوعات والمحصولات قد شغلت عقول العلماء واستأثرت بجهودهم حتى أصبحت المسائل الحيوية الأخرى في الدرجات التالية لذلك في نظرهم. ومن غرائب الأمور أن مسألة المعايش هذه ـ مع كل ما بذل في سبيلها حتى الآن ـ لا تزال من معضلات الأمم المستعصية الحلّ، وكلما ازدادوا توغلاً في درسها ومعالجتها ازدادت غموضاً عليهم حتى كأنها اللغز الذي لا يحل .

إن هذه المصطلحات الاقتصادية الدقيقة التي اصطلحوا عليها فيما دوّنوه من بحوث حول مشاكل المعيشة أدخلت على نفوس الجماهير الشعور بالفزع والقنوط من الوصول إلى الحلول المرضية في تلك المشاكل، كما يشعر المريض بالخوف والارتياب إذا سمع طبيبه يسمي مرضه الخفيف باسم لاتيني يهوّل الامر عليه فيخيل اليه أن داءه داء عضال يستعصي عليه الشفاء منه . ولو أننا جردنا هذه البحوث الاقتصادية من المصطلحات التي عقّدوا بها نسيجها لسهل علينا فهم مشاكل المعاش، ولأدركنا المرامي التي تحاولها الأمم في الأساليب التي

تبتكرها لحل تلك المشاكل، فيتبين لنا ما فيها من ضرر أو نفع ، ومن خير أو شر ، وبذلك يتسنى لنـا الوصول إلى اختيار الحلول البسيطة والعمل بها .

ومما زاد مشاكل المعاش تعقيداً أنهم فصلوها عن مسائل الحياة الكبرى ، مع أنها – في الحقيقة – حلقة في سلسلتها، فنظروا اليها كأنها مسألة مستقلة بنفسها ، منفصلة عـــن أخواتها ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل بقيت مشكلة المعيشة موضع اهتمام المفكرين تسترعي أسماعهم وأبصارهم، وكادت تستولي على أفكارهم حتى كأنما هي مسالة الحياة كلها. وهذا الخطـر أشد وأخطر من الخطأ الأول ، وبه أصبح حل هذه المعضلة ضرباً من المستحيل . وإن مثلهم في ذلك كمثل طبيب نطاسي ماهر في أمراض الكبد ، لكنه يعتبر الكبد مستقلة عـــن الأعضاء الأخرى في الجهاز الإنساني الداخلي ، فإذا دعى إلى البحث في كبد مريض لم يلتفت إلى علاقة هذا العضو بالأعضاء الداخلية الأخرى، ويروح مكباً في بحثه كأن الإنسان كله كبد،ولا يصف للمريض من دواء

إلا ما يوصف للكبد وحدها . والكبد مهما عظم أمرها ليست إلا عضواً من أعضاء الإنسان ، ولا يتم شفاء صاحبها إلا إذا عمت الصحة بقية أعضائه من القلب إلى الكلي والرئة والأمعاء وغيرها . فإذا اقتصر الطبيب على معالجة مريضه من ناحية الكبد وحدها ، متغافلاً عما يحتمل أن يكون من ضعف في بقية أعضائه ، يكون مثله كمثل هؤلاء الذين يبحثون مسألة المعايش دون أن يلاحظوا المسائل الإنسانية الأخرى ظانين أنها هي المعضلة الإنسانية الوحيدة وأن جميع معضلات الإنسانية تحل بواسطتها . فهل ترى المصير يزداد في هذه الحالة إلا ارتباكاً وغموضاً ؟

إن من عيوب عصرنا إحجام أهل التخصص عن الإحاطة بشؤون الحياة الانسانية جمعاء ، وإعراضهم عن النظر إلى مجموع مشاكلها بعين المتبصر الحصيف . لأن كل فريق منهم قد اعتاد النظر إلى الشطر الذي هو متخصص فيه كأنه كلّ منفصل عن غيره ، فأدّى ذلك بهذا الانسان المسكين إلى أن أصبح ألعوبة بأيدي هؤلاء المتخصصين المهرة يعبث به كل

فريق منهم من ناحيته: فالبارع منهم في العلوم الطبيعية -مثلاً-
يحاول أن يحل مشاكل العالم كلها بأساليب معرفته بالطبيعيات،
غير عابىء بغيرها، ولا مقيم لما سوى ذلك وزناً. والمتخصص
في علم النفس قد استغرق فكره في مبادىء ذلك العلم
ومقاييسه، فهو يريد أن يقدم للعالم الإنساني حلولاً مستنبطة
مما يعلمه من مبادىء علم النفس وأصوله، ويرى أن فلاح العالم
وصلاحه لا يتم إلا إذا قام نظام الأمم وأساليب حكمها على
مبادىء علمه. وأما من ينظر الى العالم بمنظار الشهوات
الجنسية فيخيل اليه أن العالم تدور رحاه حول ما يفكر فيه
من هواجس الشبق والغلمة، ومثل هذا لا يخطر في باله خاطر
حتى عن وجود الإله إلا من طريق شهواته والعياذ بالله.
وكذلك الذين أشربت قلوبهم المسائل الاقتصادية وافتتنوا بها
يريدون أن يحملوا الناس على الاعتقاد معهم بأن مسائل
العيش هي القوام الأصلي للانسان، وكل ما عداها تبع لها
ومتفرع عنها. والحق أن هذه المسائل كلها انما هي نواح
مختلفة ومظاهر متنوعة للوحدة الكلية. ولكل مسألة من هذه

المسائل الانسانية مكان خاص لاينكر أحد أهميته وخطورته.
وذلك أن الانسان جسم وروح ، فمن ناحية كونه جسما هو من موضوع العلوم الطبيعية وتتعلق به قوانينها. وبما أنه من الناحية الاخرى ذو حياة لا شك فيها ، فإنه موضوع علم الحياة Biology وعلم الحيوان Zoology أيضاً ، وتجري عليه قوانينها ويستخرج منها نظام حياته. ثم إن الإنسان يحتاج لاستمرار حياته الى غذاء يتغذى به ، والى لباس يكتسيه، وبيت يؤويه، ومن هنا كان «للمعاشيات» أثر ظاهر في حياته ومن ذا الذي ينكر أن في الانسان ميلاً غريزياً قوياً الى الاتصال الجنسي الذي يكون به بقاء النوع الانساني ؟ ومن هنا لا بد له من الالمام بعلم الجنسيات. بيد أنه ليس بالحيوان الذي لا يهمه الا مطعمه ومشربه وكسوته ، وليس بآلة تقتصر على التوالد حتى لا ينظر إلى شؤونه إلا بمنظار الجنسيات ، بل إن له أيضاً نفسا ذات شعور وادراك، وفيه من الميول المختلفة والنزعات المتنوعة شيء كثير . ومن هنا كان له علاقة قوية بعلم النفس، وإن لهذا العلم نصيباً وافراً في

حياته . غير أنه ليس مقتصراً على أنه نفس فلا يتعداها في شؤونه، ولا يخرج في مسائله ونظام حياته عما يقرره علم النفس ويحدده .

الإنسان مدني بالطبع ، وان حاجاته ولوازم حياته تدعوه الى حسن المعاشرة مع الآخرين من إخوانه وبني جنسه . ولحياته ناحية اجتماعية، غير أن حاجته الى أنظمة الحياة الاجتماعية لا تبيح للمتخصصين في علوم الاجتماع والعمران أن يحصروا الانسان في أنظمة علومهم فتدور حولها رحى حياته غير مهتم بانظمة النواحي الأخرى من شؤونه. ومما لا ريب فيه أن الانسان كائن حي عاقل يحتاج بطبيعته إلى إدراك ما وراء المحسوسات، فيتطلب ما تطمئن به نفسه ويسكن اليه عقله. لذلك كانت العلوم العقلية تغذي قواه العقلية وتساير نزعته الفطرية الى هذه الناحية. لكنه ـ مع ذلك ـ ليس عقلاً صرفاً فيقتصر في منهاج حياته كلها على ما في العلوم العقلية من مبادىء، بل هو ـ كما قلنا ـ كائن حي فيه من النوازع المختلفة ما فيه ، وفيه محبة للأخلاق العالية

وللروحانية السامية، وبذلك يميز بين الخير والشر، ويدرك به مالا تصل اليه حواسه الطاهرة، فيخترق حجب المحسوسات والمعقولات. وبتلك القوة الملكية والنزعة العالية يدرك من الحقائق ما كان يمتنع عليه ادراكه بغيرها. فالمبادىء والأصول التي ترجع الى الأخلاق العالية والروحانية السامية تملأ في حياة الانسان فراغاً، وتقضي له من حاجاته الأدبية جانباً عظيماً. لكن الانسان لا يقتصر على انه مجموعة من الاخلاق والروح فحسب حتى يقصر منهاج حياته على ما تقتضيه ناحيته الروحية وتتطلبه علوم الاخلاق، بل الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن الانسان جامع لكل ما ذكرنا، ومشتمل على ما أشرنا اليه من نواحي الحياة العديدة المتنوعة لكن الذي ينبغي أن لا يغيب عن نظر القارىء المستبصر أن للانسان ناحية أخرى لا تقل أهمية وخطورة عن نواحي الحياة التي تقدم ذكرها آنفاً. وذلك أنه — بوجوده، وحقيقته، وبجميع نواحي حياته — جزء من مجموع هذا النظام الكوني العظيم. فإذا أردنا أن نسن للحياة البشرية نظاماً

وجب علينا قبل ذلك أن نعرف منزلة الانسان في هذا الكون و نتبين الطريق الذي ينبغي له سلوكه لأداء وظيفته الأساسية من حيث هو جزء من مجموع النظام الكوني. وفي الوقت نفسه لا بد للانسان أن يعين غايته من الحياة ، وأن يعرف الحكمة التي لأجلها أوجده الله ، حتى لا يشذّ عن الهدف الأسمى الذي ينبغي له أن يشخص ببصره اليه في كل عمل من أعماله ، وفي كل مرحلة من برنامج حياته . وهاتان المسألتان لا شك أنها من مسائل الحياة الأساسية . وعلى قواعدهما ينهض بنيان فلسفة الحياة، وبعد ذلك تاخذبالعمل هذه العلوم التي تتصل بالانسان وبالعالم، فتبدأ عملها في ظل فلسفة الحياة ، وتهيء لها المعلومات اللازمة في مراحلها المختلفة الى أن يتشعب وينشأ من مجموعها منهاج شامل تدور الحياة الانسانية حول محوره .

إذا عرفت هذا، فإنك حين تريد أن تستجلي مسالة من مسائل الحياة، ينبغي لك أولاً أن لا تحصر نظرك في دائرتها الضيقة ، وينبغي لك ثانيا أن لا تقدم على استجلائها وأنت

متعصب لنظرة خاصة انطويت عليها، أو فكرة محدودة كنت مقتصراً عليها، فإن ذلك يباعد ما بينك وبين الحق، وينأى بك عن بلوغ ما تنشده من الاصابة والنجاح ؛ بل عليك أن تنظر بعين الانصاف الى المسالة التي تريد استجلاءها ، غير متعصب لها او عليها ، واضعاً نصب عينيك أنها حلقة من سلسلة كاملة ، ولها علاقة بمسائل الحياة الاخرى .

وكذلك اذا لاحظت في مجموع الحياة الانسانية فساداً، أو انتبهت الى ثلمة في ناحية من نواحيها ، فمن الخطأ العظيم أن تحاول إصلاح فساد الحياة الانسانية ، أو سد الثلمة التي انتبهت لها ، بأن تجعل مسألة واحدة من مسائل الحياة المتنوعة ذات خطورة وأهمية بحيث تظن أنها هي وحدها مجموع مسائل الحياة، وأن الحياة كلها تدور حول تلك المسألة الخاصة، فإذا فعلت ذلك كنت قد أفسدت ولم تصلح. لذلك كان عليك أن تتامل – بغير تعصب سابق لنظرية ما – في نظام الحياة البشرية كلها، وتنعم النظر في فلسفة الحياة بجميع تفاصيلها، حتى تتمكن من معرفة نوع الفساد وتحدد موضعه

وتصل إلى منشئه وعوامله .

إن مسألة المعايش قد التوى أمرها على علماء الاقتصاد، واستعصت على المتخصصين في بحوثها ، فلم يجدوا إلى حلها سبيلا . وذلك لأنهم قصروا نظرهم فيها على هذه المسألة وحدها ، والذين توسعوا في نطاق البحث اعتبروها هي وحدها مسألة المسائل في حياة الانسان ، بل لقد بالغوا في ذلك وأمعنوا فاتخذوها أساساً لفلسفة الحيــــاة والأخلاق والحضارة ومسائل الاجتماع . وإذا كانت المعايشات ـ أعني ملء البطون ـ هي غاية الانسان وقصارى حياته فأي فرق بينه وبــــين الثور الذي لا هم له إلا أن يرتع في الحشيش الأخضر فيسمن ، ويخور ، ويجري هنـا وهناك ؟ إن كان الانسان كذلك فهو كبهيمة الأنعـام تعيش لترعى وترتع ولتعبّ من الماء وتنطلق على هواها بلا شكيمة ولا زمام وإذا كانت الغلبة لأمر المعاش وحده من بين نزعات الحياة الأخرى الخلقية والروحية والعقلية والاجتماعية والنفسية فلا بد إذن من أن تفقد هذه النزعـــات الأخرى اتزانها

وتكون لمعاش الانسان اليد المطلقة الغلابة التي تقهر سائر نواحي الحياة المتنوعة ، فتندمج نواحي الانسان الخلقية والروحية في شهواته الاقتصادية ونسخرها في سبيل ملاذه المادية فتصبح الفنون العقلية والانسانية وسيلة للاقتصار على المأكل والمشرب والملبس والمنكح ، وكيف يقوم صرح العلوم العمرانية على هذا الأساس ؟ بل كيف تؤسس هذه العلوم بايد لا تحركها إلا أغراض شهوانية ونزعات منحطة؟ إن الانسان في هذه الحالة لا يتأمل نفسه ولا يتدبر أمره حسب أصول «علم النفس » إلا كحيوان سائم أفلت زمامه، وهل يمكن أن تصاب الانسانية بظلم أعظم من هذا الظلم ؟

حقيقة المعضلة الاقتصادية

إذا نظرنا إلى هذه المعضلة نظرة عـــادية، منصرفين بوجوهنا عن مصطلحاتها المعقدة، والتعابير الصعبة، يتبين لنا أن مشكلة الانسان الاقتصادية يمكن تلخيصها بمسألة واحدة وهي: كيف يمكن إقامة نظام يوفر لجميع أفراد البشر كل ما يفتقرون اليه في حياتهم اليومية ، بغير ان يخل ذلك بسير الحضارة وتقدمها الطبيعي نحو الكمال؟ وكيف يستطيع كل فرد منهم أن يتقدم ويترقى بنسبة كفاءته واستعداده الفطري، وكيف يقدر على تنمية سجاياه وتربية شخصيته على الأخلاق المرضية، وكيف يتمكن كل واحد من بلوغ الكمال فيما يريده بقدر ما تسمح له بيئته الخاصة ؟

كان أمر المعاش سهلاً يسيراً عـــلى الانسان في أول الأمر ، كما كان سهلاً لأنواع الحيوان . وكان متاع الحيـاة متوفراً مبذولاً على سطح الأرض، وسهل التناول لمن يريده، فكان كل إنسان يخرج في طلب الرزق فيصيب منه ما يجده

دون أن يدفع لأحد ثمن ما يأخذ ولم يكن من المألوف أن يستبد أحد دون أحد بالرزق المباح فيضطر المحروم إلى الصراع والكفاح لانتزاع ما حرم منه . وكان الانسان إذا أحس بالجوع خرج إلى الغابة يجني من ثمار الأشجار التي أنبتتها يد القدرة الإلهية في صعيد الفطرة ، أو ليصطاد من سائمة الحيوان ما لا عهد لأحد بحيازته واقتنائه، ويهيء من ورق الشجر ما يواري به سوأته ويقي به جسمه من عادية الحر والقر . وإذا شعر بحرارة القيظ في النهار أو قشعريرة البرد في الليل ، آوى إلى كهف أو لجأ إلى مغارة أو اتخذ له خباء من وبر أو شعر .

ولما كان الانسان مخلوقاً ليبقى هكذا أبد الدهر في الحياة الساذجة، بل أودع الله سبحانه في هذا المخلوق من القوى ما يؤهله لأن يعيش عيشة اجتماعية ، وأن يصنع لنفسه متاعاً مريحاً يتمتع به ، والانسان مدني بالطبع تحفزه غريزته إلى إنشاء الحياة الاجتماعية التي يحياها مع ذويه. فالرجل والمرأة قد جبلا على أن يعيشا معاً ، لما في كل منهما من الرغبة في

الآخر والحاجة إليه. وإن شفقتهما على الولد وحنوهما عليه تزيد ارتباط أحدهما بالآخر حتى يربى ولدهما في حجرهما وينشأ على أعينهما. تلك هي نواة الأسرة ، ثم تنمو وتتسع، ويتعاون أفرادها ويتحابون فيما بينهم. وهذا مما حمل الانسان على أن لا يعيش بمعزل عن إخوانه وجيرانه. وإن ما أودعه الله في النفس الانسانية من القوة على الصناعة والتسخير جعله لا يكتفي بما تخرج له الأرض بنفسها من ثمار وبقول ، ولا يقتصر في ستر جسمه على ما يصيبه من أوراق الأشجار، ولا تطمئن نفسه إلى الاكتفاء بالكهف والمغارة في اتقاء عاديتي الحر والقر، فاخترع المحراث يستخرج به من طعام الأرض أكثر مما كانت تخرجه بنفسها واطيب وألذ ، وصنع آلة النسيج يحيك بها لجسمه أجمل اللباس وآنقه ، وهدته مواهبه العقلية لأن يبني من صفاح الحجارة والآجر والطين دوراً متينة وبيوتاً مؤسسة محكمة وقصوراً شامخة يستظل بسقفها نهاراً ويبيت في غرفها ليلاً. وحتى جوارحه لم يقعد مكتفياً بها ، فاتخذ من الحجارة والخشب والحديد آلات تستعين بها

جوارحه في صنع ما يحتاج اليه،فارتقت حياته،ورغد عيشه ونعمت حاجاته ، فكان متمدناً . وهو بسعيه لأن يكون متمدناً لم يجترم في نفسه جريمة ، بل جرى مع ما يقتضيه طبعه ، وما أعده له خالقه ، فقد أودع فيه من القوى والمواهب ما هداه إلى هذا الابداع ووفقه للاختراع .

والمدنية لا بد لها من أمور تلزمها :

الأول : أن تزداد حاجات الانسان وتتنوع ، وأن لا يقدر الفرد وحده على إعداد كل ما يحتاج اليه،فيقوم بعض الناس بما يحتاج اليه الآخرون ، ويقوم هؤلاء بما يحتاج اليه أولئك .

الثاني : التبادل في حاجات الحياة ، والتدرج بعد ذلك لإيجاد ما يبادل به، وهو واسطة المبادلةالذي يقوم به الثمن.

الثالث : ازدياد الآلات التي تصنع بها لوازم الحياة ، وتسهيل وسائل النقل ، وتمهيد طرق المواصلات ، ليتمتع الانسان بكل ماوصل اليه جنسه من اختراعات واكتشافات حديثة .

الرابع : اطمئنان الانسان بأن ما اكتسبه بعرق جبينه وكد يمينه يبقى ملكاً له فلا ينتزعه أحد من يده، ويرثه عنه بعد موته من هو أقرب اليه نسباً وأمس به رحماً .

إن كل ما تقع أنظارنا عليه من صناعات ومتاجر وتسوق وتقويم للسلع ، واستعمال الذهب والفضة في تقويمها ، وما هو واقع بين الأمم من المبايعات والتعاطي بالاستيراد والتصدير ، وابتكار الآلات الجديدة في الانتاج والاستهلاك، وما يتعلق بذلك من حقوق الملك والتوارث، كل هذا جار على سنة الفطرة الانسانية ، والاضطلاع به لا يعتبر في نظام الفطرة ذنباً يستتاب منه .

ومع تقدم الحضارة والارتقاء المدني اصبح لزاماً :

(١) أن يكون التفاوت بين الناس في الكسب بحسب تفاوتهم في المواهب والقوى والاستعداد، فمنهم من يكسب أكثر مما يحتاج اليه ، ومنهم من لا يستطيع اكتساب ما يفي بحاجاته ، ومنهم من يكتسب بقدر الكفاف .

(٢) ان تكون الوراثة من عوامل الهناء أو الشقاء بين الناس ، فمنهم من يرث مالا فيستقبل الحياة بالهناءة وسعة العيش ، ويرى مجال العمل واسعاً امـامه . ومنهم من يبدأ حياته بالضنك فتعييه وجوه المعاش ، ويعالج وسائله في ظروف خاصة يغالبها وتنازعه. ومنهم من يخوض معترك الحياةفتسد في وجههابواب الكسب،فيقعدمن دونها عاجزاً لا حيلة له ولا يهتدي سبيلا .

(٣)أن في كل قرية او مدينة ثلة من الناس لا يقدرون على الكسب وتحصيل الرزق، كالصبيان والشيوخ والضعفاء والمرضى .

(٤)أن يكون في الناس مخدومون وخدم ومستاجرون وأجراء ، فيتسع بذلك مجـال آخر لكسب العيش بالخدمة والأجرة ، كما يتسع بالزراعة والصناعة والتجارة .

وهذه الأمور ظواهر طبيعية للتمدن الانساني ،وليس فيها ما يعد سبة على الانسانية فيجهد الناس أفكارهم للعمل على محوها وإزالتها. وما يبدو في المدنية من فساد قد أخطأ

كثير من الناس إدراك عواملـه ، ولم يفطنوا لمنشأ الشر ، والمصدر الذي ينجم عنه. فمنهم من زعم أن الفساد يرجع الى التملك الذاتي، ومنهم من يعزوه الى الدينار والدرهم، ومنهم من ينسبه الى الآلات والمكنات الحديثة ، ومنهم من يحصر أسباب الشر في تفاوت الكفاءات والفوارق بين الناس في الاستعداد، ومنهم من يرمي عبء المسؤولية على المدنية نفسها

إنهم لم يصيبوا في تشخيص الداء ولا في وصف الدواء ، فالذي يريد حل معضلة المعايش الانسانية بوقف تيار الحضارة التي نشأت بعوامل فطرية اقتضاها طبع الانسان ، ويحاول تغيير ظواهرها الطبيعية ، وانما يحاول المستحيل ، ويعمل للافساد من حيث يريد الاصلاح . ومسالة [illegible] في حياة الانسان إنما هي ــ في الحقيقة ــ الوصول الى [illegible] به عوامل الاجحاف والبغي ، مع المحافظة على [illegible] التقدم المدني الذي تقتضيه طبيعة الانسان . والسعي [illegible] غاية الفطرة المنشودة بحيث يصيب كل انسان كفاءته [illegible] ، وإزالة الموانع التي يتبدد عندها مقدار عظيم من [illegible] الحيوية لتعذر وسائل استعمالها والحاجة الى الذرائع [illegible] اليها .

سبب الفساد في نظام المعايش

والآن ينبغي لنا أن ننظر في العوامل التي أدت الى الفساد في نظام المعايش ، وأن نعلم من أي نوع هو ؟

والنظر الصادق يدلنا على أن « الأثرة » الفاحشة هي الينبوع الأكبر الذي انفجر منه هذا الفساد ، ثم هو يزداد شدة وتفاقماً برذائـــل خلقية أخرى ، وبالسياسة الشوهاء ومناهجها الملتوية. وبهذه العوامل أصبحت شجرة المعايش نخرة ، ينفث الفساد سمومه في جوانبها ، ولم تبق ناحية من نواحيها إلا وقد سرى اليها الداء وتمكن منها .

ولقد أسلفنا فيما تقدم أن التملك الشخصي ، وتفاضل الناس في متع الحياة ،وكون بعضهم أحسن حالاً من البعض الآخر في طعامه ولباسه، لا ينبغي أن يعد في نفسه فساداً ، ما دام ذلك من مقتضى الفطرة . ولو أن مكارم الأخلاق تؤدّي رسالتها بين الناس ، وتمسك بيدها ميزان الانصاف؛ أو لو كان للمجتمع نظام سياسي يقيم العدل بسلطته وقوّته؛

لما نجم للفساد قرن، ولا شكا الناس طغيان الشر . وإنما نشأ طغيان الشر من جانب الذين أصابوا الحظ الوافر من أسباب المعاش واكتسبوه بالعوامل الفطرية، فطرأ عليهم بعد ذلك طارىء من الأثرة وشحّ النفس والاسترسال مع الشهوة، فأحاطت به مفاسد الأخلاق . وزين لهم الشيطان أن يستهلكوا ما يزيد على حاجاتهم من الأموال ووسائل العيش في طريقتين : إنفاقه على أنفسهم في الملاذ والملاهي ، أو استثماره وتنميته للادخار والتضخم حتى تكون منه وسائل جديدة لامتلاك رقاب الضعفاء والمساكين فيصبحوا آلهة لهم يتحكمون في أرزاقهم .

إن هذا التعليم الفاسد الذي أوحى به الشيطان وزينه لأهله. كان من نتيجته أن جحد الأغنياء حقوق الذين لم يكن لهم نصيب فيما وزع بين الناس من مرافق الحياة ومتاعها، أو كان ما نالوه من ذلك أقل من أن يفي بحاجتهم . فلما جحد أولئك هذا الحق قست قلوبهم، فصارت لا ترق للبؤساء ولا ترثي لحال المساكين. وإنهم لضيق أفكارهم وحرج صدورهم

صاروا لا يشعرون بان قسوتهم هذه ستدفع بكثيرين من بني قومهم الى ارتكاب الجرائم واقتراف الآثام ، ليصيبوا من الطريق المحرَّم أسباب العيش التي حيل بينهم وبين الحصول عليها من الطريق المستقيم، وبذلك ينحدرون في هوة سحيقة من النذالة وفساد الأخلاق ، ويصبحون عرضة للأمراض والانحلال الخلقي . وإن ما يفقده هؤلاء التعساء المعدمون من قواهم الفردية الفكرية والجسمية، تفقد به الأمة بمجموعها جزءاً من ثروتها الانسانية . ولولا ما أصيب به هؤلاء المحرمون بسبب حرمانهم لكانوا مدداً للحضارة في تقدمها والمدنية في رقيها وللانسانية فيما تقوم به من واجباتها . فهؤلاء الاغنياء الغلاظ القلوب قد غاب عنهم أن تأخر البؤساء والمساكين عن موكب الهناء قد جر الضرر على الأمة لأنهم أعضاء في الكيان القومي . ومن العجيب أن هؤلاء الأغنياء ، بل الاغبياء ، لم يقفوا من غباوتهم عند حد [illegible] . وسعوا دائرة حاجاتهم ، وزادوا في مرافقهم وتأنقوا فيها ، وما كان زائداً عن حاجاتهم اللازمة صاروا يعدّونه من

اللوازم، واستخدموا كثيرين من بني جنسهم ليعملوا لهم في إشباع نهمهم وإطفاء لهبهم وإرواء ظمأهم وإرضاء جشعهم، فتعطلت تلك القوى عن الأعمال الأخرى النافعة، بعد أن كانت مرصودة للسير في طريق الحضارة وهؤلاء الجشعون هم الذين اعتبروا الزنا حاجة لازمة من حوائجهم، فاصطنعوا له من النساء مومسات وبغايا ومن الرجال قوادين وديوثين. وجعلوا الغناء الخليع من ملاهيهم، فربوا له لفيفاً من المغنين والراقصين والصناجين وصانعي المزامير والطنابير وآلات الموسيقى . واتسع هؤلاء في ميـدان المجانة والمتعة واللهو فأعدوا لذلك طوائف أخرى من المجـــان والراقصات والممثلين والقصاص والمصورين ، فتحملت الإنسانية أعباء مهن وصناعات لم تكن في حاجة اليها. وكان لهؤلاء المترفين ملهى بالصيد ، فاتخذوا له عدداً غير قليـل من أبناء الأمة أصبحوا لا عمل لهم في الحياة إلا أن يزجروا لهم القنائص من ها هنا وهنالك ، ويتخذوا لهم أسباب المتعة فيه، ولولا ذلك لعمل هؤلاء لمجتمعهم عملاً أجدى وأنبـــل . ثم رأى

هؤلاء المترفون أنهم في حـاجـة إلى أن يسكروا ويترنحوا ويعربدوا، فنشأت من حولهم جماعات كثيرة وقفت حياتها على استقطار المسكرات وصنع المخدرات من الخمر والأفيون والحشيش، وتيسير الحصول عليها، وتمهيد أسباب استعمالها.

فإخوان الشياطين هؤلاء لم يكتفوا بأن كانوا السبب في بقاء كثيرين من أبناء مجتمعهم مرضى بالأسقـام الجسمية والأمراض الخلقية والأدبية، محرومين من العناية والرعاية التي تقتضيها الروابط الانسانية، بل صرفوا فريقاً آخر من أبناء المجتمع البشري عن الأعمال الصالحة والجهود النافعة، واستعملوهم في تيسير المنكرات وسيء الأعمـال. وبذلك وجهوا تيار المدنية الصالحة نحو الغواية والعماية، ونحوا بها نحو الدعارة والخلاعة. ولم يقفوا عند هذا الحد من إضاعة المواهب البشرية التي هي من ثروة الانسانية، بل أساؤوا استغلال الثروة الماديـة أيضاً فاستهلكوها في أكثر مما يحتاجون اليه في قصورهم الشامخة والحدائق الواسعة ودور التمثيل الرحبة. وبلغ بهم السرف والترف أن اتخذوا لرممهم

بعد موتهم مباني فخمة وهيا كل عظيمة يدفنون فيها، فشغلوا رحابــاً واسعة من الأرض كانت تصلح لأن يسكن فيها كثيرون من بني الانسان لا يجدون لأنفسهم وذويهم ماوى ياوون اليه. وهكذا ضاع كثير من الجهود البشرية والثروات الانسانية والرحاب الواسعة من أرض الوطن العزيز لتكون مدافن ومقابر للذين غرتهم الحياة الدنيــا وهم عن الآخرة معرضون.

وكان لهؤلاء المترفين رغبة شديدة في الحـــلى الثمينة والملابس الفاخرة والأواني الزاهية، وأمعنوا في التانق حتى اتخذوا للأبواب والشبابيك روائع الستور المذهبة والسجوف المزركشة والمرصعة، وزينوا جدران أبهـــائهم في بيوتهم ببدائع الصور الثمينة والرسوم الأثرية، ولم يتركوا من أرض قصورهم وبلاط مبانيهم ناحية إلا ألبسوها حللاً زاهية من الطنافس الجميلة والزرابيّ البهية والبسط الفاخرة، حتى لقد اتخذوا لكلابهم مقاعد مكسوة بفاخر الدمقس، وقلدوا أعناقها بالعقود الذهبية، فأنفقوا عـــلى ذلك من أموال

الأوطان ما كان جديراً أن تسد به خلة الفقراء وتقضي به حاجات المساكين. واستخدموا من الجهود البشرية والمساعي الانسانية المتواصلة ما لو استخدم في الخير ووضع في موضعه الصالح له لوجد به كثيرون من العراة ما يسترون به أجسامهم ولأصاب منه طوائف الجياع ما يطفئون به لهب مسغبتهم ولكن ذلك كله قد ذهب أدراج الرياح وضاع بين سرف المترفين ومجون المستهترين .

هذه ناحية واحدة من نواحي الفساد الذي استشرى باتباع الخطوة الشيطانية الأولى . وأما الناحية الأخرى من هذا التعليم الفاسد، فكانت أسوأ حالاً وأبشع مظهراً . فمن ذلك أنهم اعتقدوا أن الذي يملك فضلاً من مرافق الحياة وفيضاً من وسائل العيش، ينبغي له أن يدخره ويكنزه حتى لا يصرف منه شيئاً إلا فيما يعود عليه بالاستغلال وتوفير المال وتنمية الثروة حتى تكون أضعافاً مضاعفة، وذلك ما لا يخفى على أحد قبحه وفساده . لأن ما خلقه الله على الأرض من متاع الحياة ومرافقهم إنما هو لسد حاجات البشر ، فإذا

توفر لك ـ لحسن حظك ـ من مرافق العيش ومتاع الحياة أكثر من حاجتك فاعلم أن الزائد عن حاجتك هو من نصيب إخوانك ، وأنت تدخره وتكنزه وتضن به عليهم وهم في حاجة شديدة اليه. تأمل البيئة التي تعيش فيها، وقلب نظرك في وجوه الناس الذين تراهم من حولك ، فإذا رأيت فيهم من لا يقدر على أخذ نصيبه من متاع الحياة ، أو وجدت فيهم من أخفق في سعيه وفشل في كسبه، أو ألفيت فيهم من ينال من متاع الحياة أقل من القدر الذي يكفيه ، فاعلم أن ما فضل عندك من المال أو المتاع أو المرافق ينبغي أن يكون منه نصيب لأولئك البائسين المنغصي العيش. وإذا كان هؤلاء قد قعد بهم العجز وقصرت يدهم عن اكتساب رزقهم والحصول على نصيبهم، فادفع أنت اليهم نصيبهم الذي تجده في يدك فإن لم تفعل وصرفت فضل مالك في تنمية ثروتك واستثمار أموالك. فتلك جناية ترتكبها نحو المجتمع البشري. لأنك إن فعلت ذلك كسبت بمالك أكثر مما تحتاج اليه، وتراكمت عندك فضول العيش. وأي نفع يعود عليك

من اكتساب ما لا تحتاج اليه ، بـــل لعلك تزداد به شرهاً ويحملك مالك الكثير على أن تشبع به نهمك ، وتستجيب به لجشعك. نعم ، إن ما تبذله من جهودك ، وتشغله من أوقاتك ، وتستهلكه من قواك – في سبيل كسب الرزق ، والحصول على مرافق الحياة اللازمة – أمر محمود ، وعمل مستقيم ,لكن استعمال ذلك في سبيل ما لا يعوزك ولا تحتاج اليه من أسباب الرغد وعوامل الترف والرفاهة ، يجعلك حيوانا نهما جشعاً ، وتتحول به الى آلة لا عمـــل لها إلا استثار الثروة . والعرب لما ضربت المثل السائر « وَحْمى بلا حبَل[1] » إنما أرادت أمثالك من عباد الشهوات . ولو تأملت نفسك وتدبرت خلقك لوجدت لوقتك وجهدك وقواك الفكرية والجسمية متسعا كافياً للعمل،ومجالا فسيحاً للنشاط ، هو خير مما تصرفها فيه . لأن ما زينه الشيطان لأتباعه وانصاره تمجه الفطرة الأصيلة ويأباه العقل السليم

---

(١) يضرب مثلا لصاحب الشهوة الذي لا يذكر له شيء إلا اشتهاه .

وتنكره التجارب البشرية . وما ينوه على هذه النزعة من منهاج العمل بلغ من الفساد والشر مالا يقدر أحد على إدراك عواقبه السيئة ونتائجه الفاسدة .

إن لهم طريقتين في استعمال ما فضل عن حاجاتهم من وسائل الحياة وأسباب العيش،طمعاً في استثمار المال وتوفير الثراء،ورجاء الاستيلاء بها على الوسائل الأخرى من وسائل الحياة :

الأولى إقراض فضل أموالهم بالربا .

والأخرى استعمال ذلك في مختلف وجوه التجارة أو الصناعة .

وهاتان الطريقتان وإن اختلفتا فإنهما متحدتان في أنهما تنتجان نتيجة واحدة هي أن المجتمع البشري ينقسم إلى طبقتين طبقة أقلية هنيئة العيش رخية البال تتوفر لديها — لكسب المرافق— وسائل أكثر مما تحتاج اليه، فتستأنف استعمالها في استثمار المال وتوفير الثراء لتستولي بذلك على وسائل أخرى

(٣)

لم تكن تملكها من قبل . وطبقة أخرى تتألف من جماعات شتى : جماعة توصلت إلى الكفاف من العيش فهي تملك من المرافق ما تسد به خلتها ، وجماعة لها من أسباب الحياة ما تقضي به بعض حاجاتها وتبقى لها حاجات غير مقضية ، وجماعة بائسة تعيش عيشة الشقـــاء لأنها لا تملك شيئاً ولا تقضى لها حاجة .

إن هاتين الطبقتين في تنازع واختلاف، لأن سعادة إحداهما باستمرار الشقاء على الطائفة الأخرى . ومن هنا كان نظام العيش في هذا المجتمع قائماً على الكفاح والمقاومة بدلا من أن يقوم على التعاون وتبادل المصالح . وكلما ازدادت المقاومة شدة وعنفاً قل عدد الطبقة المثرية، وازداد عدد الفقراء والبائسين . ومن طبيعة هذا النزاع أن الذي يملك ثروة أعظم يستعين بفضل ماله المدخر وثروته الضخمة على جعل كل من كان أقل منه مالا أكثر فقراً وحياته أشد نكداً مما كان عليه من قبل فينحدر نحو الطبقة المعدمة البائسة وينضم إلى الجماعة النكدة الشقية . ويفضي ذلك إلى أن

تكون مرافق الحياة وأسباب العيش أضيق نطاقاً ولا يملكها إلا عدد محدود من الأغنياء، أما نطاق الفقر والبؤس فيتسع ويزداد عدد أهله من البؤساء الذين يحتاجون إلى الأغنياء في قضاء حاجاتهم.

وتبتدىء هذه المقاومة في مجال ضيق ونطاق محدود، ثم تزداد قوة وشدة، ويتسع مجالها حتى تدخل فيه البلاد والأمم، ولا يزال أمرها في شدة ونارها في لهب حتى تلتهم نيرانها أرجاء العالم، بينما جشع الأغنياء ونهم الأقوياء يستمر في طريقه ما استطاع.

وتفصيل ذلك أن بلاداً تعوّد أهلها أن يستعملوا ما زاد من المال عن حاجاتهم في وجوه التجارة أو الصناعة يحاولون أن يسترجعوا رأس مالهم بأرباحه من بيع مصنوعاتهم في بلادهم، فإذا عجز مواطنوهم عن شراء كل ما يصنعونه لكثرة الفقراء الذين يحتاجون إلى تلك المصنوعات ولا يجدون ما يشترونها به، فيعتبر ما تخلف عن البيع من السلع ديناً على صناعة البلاد، وكلما تكرر ذلك ازدادت تلك

الديون الفادحة ثقلاً ينذر البلاد بالفقر ونتائجه، ولا ينجلي قتام الأزمة عن جوّ البلاد إلا بتصدير هذه المصنوعات إلى بلاد أخرى ، فيبحث أصحاب هذه الصناعات عن مملكة يصدّرون اليها شرّ ثرائهم وويلاته ، وينافسهم في ذلك أمثالهم في الممالك الأخرى ، لأن هذا النزاع المعاشي لم يعد مقصوراً على قطر واحد أو مملكة بعينها ، بل معظم دول العالم قامت نظمها الاقتصادية على هذا الأساس ، وما من دولة إلا هي تستفرغ جهدها لتخفف من أعباء الديون المثقلة بها صناعاتها بسبب اتساع هذه الصناعات، فهي تعمل لتحميل أثقالها على بلاد أخرى . وتبدو لنا هذه المباراة العالمية في صور شتى تتمثل في الأوضاع المختلفة التالية :

(١) يجتهد كل قطر في الاستيلاء على الأسواق الدولية بتخفيض نفقات مصنوعاته عن طريق تخفيض الأجور للعمال فيقلّ بذلك نصيب أهل هذه الطبقة من الدخل حتى لا يكاد يكفي لحاجاتهم الضرورية .

(٢) تعمل كل دولة على سن القوانين لمنع الاستيراد

من مصنوعات البلاد الأخرى لبلادهـــا والبلاد الخاضعة لسلطانها العسكري أو نفوذهـا السياسي ، ومنع تصدير الخامات والمواد الأولية من بلادهـــا إلى الخارج لتحد من منافسة الدول الأخرى لها . حتى إذا اتسع الجميـع في هذا الأمر أفضى بهم إلى الصراع الدولي ، ولا تلبث أن تعقبه حرب دامية تأتي على الأخضر واليابس .

(٣) والبلاد التي لا تجد سبيلاً للتخلص من أزمة مالية تجرّها عليها المصنوعات الصادرة أو المنتجات الأجنبية، تقع فريسة للدول الصناعية والبلاد الغنية بالمعامل والانتاج. لأن أولئك الجشعين لا يكتفون ببيع مـــا تكدّس عندهم من مصنوعات بلادهم في أسواق البلاد المتأخرة في صناعتها، بل يصرفون من ثروتهم المدخرة ـ ما لا يمكنهم صرفه في وجوه التجارة والصناعة في بلادهم ـ حيث يجدون الصناعة متأخرة من بلاد أهلها بؤساء أنكاد ، فيجر ذلك إلى أن تواجه هذه البلاد المتأخرة في صناعتها مثل المشكلة الاقتصادية والأزمة المالية التي سبق أن واجهتها البلاد الراقية والدول المتمدنة

صاحبة هذه المصانع ، لما لم يستردّ أصحـــاب الثروة والرأسماليون ما صرفوه في المصانع والمتاجر والمناجم من رؤوس أموالهم، فيصرفون معظم ما ربحوا من المال الجم والثراء الضخم في تجارة أخرى رابحة ، فتثقل علـى البلاد الديون التي ترزح تحتها ، ويفضي الأمر إلى أن تلك البلاد لو بيعت لا يساوي ثمنها ما أثقلوا به كاهلها من الديون، وإذا استمرت هذه الحال ، ودارت عليها دورة فدورة،لا يكون مصير العالم إلا الفقر المدقع والأزمة العالمية الشديدة ، ولا يبقى في الأرض بقعة سالمة يلجأ اليها من هذه الأزمة طمعاً في إنقاذ قطر أو أقطار من بلائها . وهل للانسان بعد ذلك إلا أن يفكر في الخروج إلى عالم آخر ـ كالمريخ أو عطارد ـ يبحث له فيه عـــن أسواق جديدة يصدر اليها مصنوعاته الوافرة ومنتجاته الفاضلة ؟

إن عدداً قليلاً مـن أصحاب المصارف المالية وأرباب الذخائر المتكدّسة وملاك الصناعة ودهاقين التجارة ، قد تسلطوا بالصراع الاقتصادي على جميع أسباب الحياة ومرافقها

وطرق إنتاجها ، فأصبح العــالم كله عاجزاً أمام هؤلاء الرأسماليين لا يستطيع أن يحرك ساكناً أو يوقظ نائماً ، ولا يقدر على تغيير تيار السياسة الاقتصادية والشؤون المعاشية، وأعيت مشكلة الاقتصاد كل النـاس فاصبح الواحد منهم مكتوف اليد لا يكاد يقدر أن يشتغل بعمــــل بدافع من غريزته،ولا أن يستخدم مواهبه وقواه في مهنة شريفة حراً طليقاً،ليأخذ حظه من نعم الله الواسعة المبثوثة في الأرض. وكذلك لم يبق للتاجر القليل المال، ولا للصانع المتواضع أو الفلاح المتوسط الحال ، سبيل لأن يعملوا بدافع من هوى أنفسهم وبما يلائم غرائزهم ، وذلك لأن هؤلاء الضعفاء قد كبلت أيديهم بأيدي الأغنياء القابضين على ناصية التجارة والصناعة وغيرهما من مصادر الكسب ووسائل العمـل ، فاصبحوا كالآلات بأيديهم . وهؤلاء الرأسماليون الغلاظ الأكباد لا يمكنون الضعفاء إلا من الرزق التافه والكسب الذي لا يسد الخلة ولا يكفي بعض الحاجة ، يستنزفون في سبيله ما يملكونه من قوة وأقوات وتفكير ، وترتب على

ذلك أن الإنسان أصبح حيواناً راتعاً لا يفكر إلا بتحصيل طعامه وشرابه ولباسه ، وقليل من المجدودين من تسنح لهم فرصة تهذيب الأخلاق وتزكية النفس وتربية الفكر، وأقل منهم من يجد فراغاً من نشاطه المعاشي ليقوم بعمل آخر غير إشباع بطنه ، لأنهم لا يجدون سعة من الوقت – في ليل أو نهار – للعمل فيما ينعش القوى العالية التي أودعها الله في النفس الإنسانية . فالنظام الفاسد المستولي الآن على الناس بلغ فيه الصراع الاقتصادي مبلغاً من الشدة تكاد لا تسلم من مفاسده نواحي الحياة الأخرى لتبقى مستقيمة في الطريق الإنساني .

ومن سوء حظ الإنسان أن المقاييس الخلقية ، والنظم السياسية ، والمبادىء الثانوية أيضاً . قد تأثرت بهذا النظام الاقتصادي الخبيث واصطبغت بصبغته ، فترى معلمي الأخلاق في شرق الدنيا وغربها وشمالها وجنوبها يدعون إلى الاقتصاد في المعيشة لادخار الثروة وكنزها ، ويوصم بالحماقة من ينفق جميع ما يكتسب ، ويعد ذلك منه عاراً

وجهلا . فكل معلم يحض كل واحد على أن يدخر من دخله جزءاً ويودعه في صندوق التوفير، أو يشترك به في شركات التأمين ، أو يشتري أسهما في شركة ما . فكان الذي يهلك به الإنسان يعدّ اليوم معياراً للخير حتى في نظر الأخلاق .

أما القوّة السياسية فقد استولى عليها النظام الشيطاني الفاسد، ومن العبث أن يرجى منها رفع هذا الظلم عن الإنسان ، بل هي أصبحت عاملاً قوياً من عوامل الظلم . وإذا نظرت في مختلف الأقطار وجدت الانتهازيين ورجال السوء على كراسي الحكم. وللنظام السياسي يد قوية في سن القوانين ، فتلك القوانين الموضوعة بأيدي الساسة جعلت الأقوياء أحراراً ، وأطلقتهم من كل قيد ، فلهم أن يبذلوا جهودهم في سبيل أغراضهم الشخصية ومصالحهم الذاتية مما يضر الجماعة أيما ضرر

لقد انهار صرح النظام القديم ، ولم يبق في أعين الناس معنى للحلال والحرام ، وزالت الحدود بينهما . فكل سبيل منظمة تسلك للابتزاز والضرر مباحة في القانون : فلك أن تصنع الخمر وأن تبيعها في السوق ، ولك أن تتخذ بيوت

الدعارة أو الخلاعة . ولا جنـــاح عليك أن تؤلف رواية
خليعة مليئة بالفحشاء والمنكر ، ومن السهل عليك أن تجد
من يمثلها على المسرح من رجال متعلمين ونساء مثقفات فتربح
من ورائها . ولا يمنعك مانع من أن تكتب المقالة المنكرة
الملأى بما يفسد الاخلاق، ويثير من غرائز الشباب أرذلها ،
ولك أن ترسم صوراً تلهب العواطف الجنسية في الناشئة فلا
يأخذ على يديك أحد . وإذا رغبت في القمار والميسر فإن
أمامك له أنواعـــاً عديدة تلعب بأيها شئت ، وأقربها هذا
اليانصيب . وإن شئت افتتحت مؤسسة للمراباة . كل ذلك
تستطيع أن تفعله في كل مكان ، لا يمنعك منه قـانون ولا
تؤاخذك عليه دولة. بل القانون يحميك ويحفظ حقوقك في
ذلك ؛ فكل مال ادّخره مدخر بهذه الطرق يريد القـانون
أن يبقى مجموعاً بعد موت صاحبه غير مفرق. يؤيد ذلك ما
جرت عليه قوانين بعض الدول من توريث أكبر الأولاد
جميع ما يتركه الميت . وأباحوا مبدأ التبني ، ومبدأ الأسرة
المشتركة،ونتيجة ذلك كله أن ما يتركه الغني بعد موته من

أموال جمة وثراء عظيم أو عقار وافر أو ضياع كثيرة يبقى مجموعاً غير موزع .

في مثل هذه الظروف يتساءل المرء : أي نظام يكفل بحاجة كل إنسان يمشي في أرض الله، وكيف تتكافأ الفرص لكل أحد فيستطيع كل ذي كفاءة أن يبرز كفايته ويتقدم بها في معترك الحياة ؟

جواب الشيوعيين

تتقدم الشيوعية وأخواتها فتعرض حلا لهذه المعضلة الاقتصادية. والحل الذي تأتينا به قائم على أنها تنزع عوامل الاستغلال ووسائل الثروة من أيدى الأفراد فتحرم عليهم امتلاكها ، وتدفع بها إلى الجماعة ، وتفوض توزيع متاع الحياة ومرافقها أيضاً إلى الجماعة نفسها. وهذا الحل قد يخيل إلى من لم يتدبر عاقبته أنه جميل رائع. لكنك كلما أمعنت فيه نظرك ، وأحسنت التأمل فيه ، بدت لك من فساده نواح عديدة. ثم لا تتمالك إلا أن تعترف بأن مصير هذا الحل

يجر شروراً لا تقل عن الفساد الذي يراد إصلاحه .

إذا استشفيت من داء بداء
فأقتلُ ما أعلّكَ ما شفاكا

وذلك أن وسائل الإنتاج ، وتوزيع المصنوعات والمنتجات ، مهما يدّعي مدَّع أنهما قد فوّض أمرهما إلى الجماعة ، فإنهما لا يباشر القيام بهما إلا هيئة قليلة العدد من الرجال المنظمين . وهؤلاء المنظمون — حتى لو انتخبتهم الجماعة في بداية الأمر — إذا تمت لهم السيطرة على جميع وسائل الاقتصاد ومتاع الحياة، يستبدون بالأمر استجابة لما في الطبيعة الإنسانية من الأثرة والاستبداد. فتصبح الجماعة عاجزة أمامهم لا تملك من أمرها نقيراً ولا قطميراً، ولا يقدر أحد في البلاد أن يخالف تلك الهيئة المنظمة المالكة لناصية الأمر والمتصرفة في الحاصلات والمنتجات والمصنوعات. ولا يجرؤ أحد أن يدعو الناس إلى أن يثوروا على تلك الهيئة القوية التي تملك على الأمة حياتها وموتها . ومن سخطت عليه تلك الطائفة المسيطرة يضيق بالحياة ذرعاً ، ويحرم حتى

القوت الذي هو قوام حياته، لأن الهيئة المنظمة بيدها جميع مرافق الحياة ، وهي التي تتولى توزيعها . وكذلك العمال والأجراء لا يخطر ببالهم الإضراب عن العمل إذا سخطوا عندما يسيء اليهم صاحب المصنع ، إذ لا يكون في البلاد الشيوعية ملاك كثيرون للمصانع حتى يتسنى للعامل إذا لم ترتح نفسه في مصنع أن يلجأ إلى مصنع آخر غيره. زد على ذلك أنه ليس في النظام الشيوعي إلا هيئة واحدة تحكم البلاد وتملك المصانع. فالعامل يوم يضيق ذرعاً بالمعاملة السيئة التي يعامل بها في المصنع لا يجد سبيلاً إلى الخلاص منه ، وليس له ملجا منه إلا اليه. ثم إنه لا يستطيع أن يستميل بنشاطه السياسي آراء العمال وميول الدهماء . إن الشيوعية قد آل أمرها إلى أن يتمثل فيها جميع الأغنياء من الرأسماليين ، فتحولت إلى غني واحد رأسمالي ، لأن مـــا كان من الثروة موزعاً بين كثيرين من الرأسماليين أصبح متركزاً ومجتمعاً في كيان واحد، وقد زال ملاك المصانع وإقطاعيو الزراعات وظهر في مكانهم مالك واحد وإقطاعي واحد فتملكها جميعاً. وهذا الواحد

يمثل نوعي الاستبداد والحكم المطلق : النازية والقيصرية .

ومن المضحك أن يقال دفاعاً عن هذا الواحد المستبد: إنه لا يطغي ولا يظلم ولا يبخس حقاً ولا يميل في الحكم ولا يجور في القضاء. ومن ذا الذي يأخذ على يده إذا امتدت للظلم وهي كما علمتم قوية من حديد؟ ومن ذا الذي يردعه إذا مال مع الهوى في الحكم وجار عن سواء السبيل ؟ بل من ذا الذي يجرؤ على معارضته إذا غمط حقاً من حقوق الناس وهو لا يؤمن بالله ولا بالحياة بعد الموت ولا بالجزاء على الشر ؟

وهب أن هذه الشرذمة القليلة لا تسكرها القوى العظيمة، ولا تبطرها السيطرة الشاملة، ولا تحيد عن الحق، ولا تضل عن الصراط السوي، وأنها تسوس البلاد سياسة عادلة نزيهة فهل يأتي للأفراد — في مثل هذا الأسلوب من الحكم — أن ينالوا من تكافؤ الفرص ما يبرزون به كفاياتهم، فيتمكنون من القيام بالأعمال التي تلائم مواهبهم وتحفزهم اليها غرائزهم؟

إن الفرد في مسيس الحاجة إلى التقدم في مضمار الحياة، وإبراز كفايته مع قدر غير قليل من الحرية، وأن يكون له طائفة من الوسائل يصرفها ويستعملها كما يرى، ليتمكن من إبراز كفايته واستعمال مواهبه • وهذا لا يتسنى في النظام الشيوعي. لأن الوسائل غير مباحة فيه للأفراد، بل تستأثر بها الهيئة المنظمة. وهذه الطائفة القليلة التي تمثل المجموع قد لا تمكن الأفراد من وسائل الرقي كما يبتغون، لأنها تستعمل الوسائل فيما تحسبه صالحاً للجماعة، فلا بد للأفراد — إذا أرادوا أن يتمتعوا بالوسائل — أن يجعلوا أهواءهم وميولهم موافقة لهوى الهيئة المنظمة وميولها، بل يجب عليهم أن يسلموا اليها زمامهم ويملكوها أنفسهم، لتصوغهم في بوتقتها التي اتخذتها للمجتمع. ومثل هذه السيطرة الشاملة تدفع جميع أفراد المجتمع إلى أيدي لفيف من رجال الحكم كما تدفع المواد الخام — من الحديد والرصاص — إلى المصانع. وكما تتخذ الأحذية من الجلود والآلات من الحديد، كذلك ينزل الأفراد من هذه الهيئة المنظمة منزلة الجلود من الحذائين

والحديد من أرباب المصانع . وبهذا تملك تلك الفئة القليلة على سائر أفراد الأمة أهواءهم وميولهم ، وتغلبهم على عواطفهم ونزعاتهم ، وتتصرف فيهم كما يتصرف الكاتب في قلمه ، والرسام في ريشته .

هذا الأسلوب من أساليب الحكم يزيد ضرره بالحضارة على نفعه لها . ولو فرضنا أن لوازم الحياة توزع بالقسط في هذا النظام فإن ذلك لا يقام له وزن في جانب المضار التي يجرها على المدنية البشرية ، لأن التقدم في المدنية منوط بتكافؤ الفرص للناس ليتمكنوا من إبراز كفاياتهم المختلفة والمتشعبة ، وليعملوا بحسب مواهبهم وفي نطاق قوامهم الفكرية . وكيف يتأتى ذلك لهم في نظام يكون الناس فيه جوارح لا تتحرك بإرادتها ، وإنما تدبر لهم المشاريع وترسم لهم الخطط بحيث تكون أزمة أمورهم ، بل نفوسهم ، في أيدي الذين يدبرون المشاريع ويرسمون الخطط ليعملوا في نطاقها . ومهما تكن تلك الفئة القليلة ذات كفايات نادرة ومواهب فذة ، ومهما تكن حريصة على الصالح العام ،

لا يمكنها أن تحيط علماً بأحوال الملايين مـــن الرجال لتكتشف كفاياتهم وتختبر ميولهم وتشعر بعواطفهم ونوازعهم فليس في مقدورها ولا في مقدور أحد الوقوف على كفايات هؤلاء الملايين وتقدير مواهبهم لترسم لكل واحد منهم خطة العمل التي تلائم هواه. لا جرم أنها تخطىء في تقدير المواهب ومعرفة الميول لكل فرد من أفراد المجتمع. فهي تقصر جهودها على أن تجعل جميع من تحت سيطرتها عاملين بما ترسمه لهم من الخطط. وبذلك يزول جمال الحضارة وبهاؤها لأن روعة منظرها وبهجة مظهرها تبع لما يتوالى عليها من تنوع وتفنن، وبزوالهما يزول رونق المدنية، وينشأ مستوى واحد تافه فيكون المجتمع البشري كالجسم إذا فارقته الروح، فيقف تقدم الحضارة الفطري، ويحول بينها وبين رقيها الطبيعي سد منيع تسير الحضارة معه في طريق مخالف لطبيعة الكون، ويكون التقدم فيه معقداً ومرتبكا ومتكلفـــا، ويفضي ذلك إلى أن تتقلص القوى الانسانية وتصاب بالشلل فيسري اليها الوهن والضعف، ثم يتمخض عن ذلك الانحلال

الخلقي والهبوط الفكري، ويتطوّر المجتمع البشري بالانحدار إلى أسفل في هوة سحيقة الغور ، وما الناس بأعشاب في حديقة يشذ بها البستاني وينسقها كما تهوى نفسه .

إن كل إنسان قد منحته الفطرة الإلهية من المزايا ما يختص به ، ومن حقه أن ينشأ نشأة فطرية يتكيف فيها بحسب مواهبه، فإذا سلبته حريته، وحرمته قوام حياته، فلا تنتظر منه أن يتقدم بحسب « خطتك المرسومة » بل توقع منه أن يخرج عليك ويطغي ، أو يموت حتف أنفه .

والخطأ الأعظم الذي ارتكبته الشيوعية أنها جعلت مسألة الاقتصاد محور الحياة الانسانية ، وأدارت حولها جميع مسائل البشر . فهي لا تنظر إلى مسألة من مسائل الإنسان نظرة تحقيق واستقصاء، بل تنظر اليها نظرة ملؤها عصبية شديدة للاقتصاد . لذلك تراها لا تمس بالبحث والتفكير أي مسألة ترجع إلى الإلهيات أو الأخلاق أو التاريخ أو العلوم الطبيعية أو العمرانية ، إلا وهي متأثرة بنظريتها الاقتصادية الجامحة ، وتعصبها الشديد للجانب

الاقتصادي من الحياة البشرية. فالشيوعية لا تخرج من نطاقها الضيق الذي قد نسجته حولها. ولأجل هذه النظرة الضيقة في نظامهم اختل عندهم التوازن في الحياة .

الطريقة الفاشية

تبين لك مما تقدم أن حل المشكل الاقتصادي بالأساليب التي اتبعها الشيوعيون لا يصلح الفساد، وليس بالحل الطبيعي الصحيح الصالح لأنه مخالف للفطرة الانسانية .

واليك حلاً آخر قامت به الفاشية أو النازية، وهي التي يسمونها « الاشتراكية القومية » ، فهي تدع ملكية الأشخاص لوسائل المعيشة مباحة، إلا أن الحكومة تراقبها مراقبة شديدة للصالح العام . وقد أسرفوا في ذلك إلى حد أنهم لم يختلفوا في النتائج والعواقب التي انتهى اليها الشيوعيون، لأن الطريقة الفاشية ـ كالشيوعية ـ تذيب الأفراد في بوتقة الجماعة ، ولا تترك لهم الحرية الكافية لإبراز كفاياتهم واستعمال مواهبهم . زد على ذلك أن الدولة التي تهيمن على

الملكية الشخصية وعلى التصرف الذاتي لا تقل عن الدولة الشيوعية في قهرها للأفراد واستبدادها بهم . والنظام الذي يريد أن يستولي على جميع صناعات البلاد وحرفها ، وأن يحمل الأفراد على أن يتبعوا خططاً معينة رسمها لهم، يحتاج إلى قوة قاهرة يسخر بها أفراد المجتمع . ومن الواضح أن الدولة التي تملك مثل هذه القوة الجبارة يكون رعاياها مسخرين مستعبدين لا يملكون من أمرهم قليلاً ولا كثيراً ، فلا يستغرب خنوعهم للحاكم خنوع العبد المسلوب الإرادة

طريقة الاسلام في حل هذه المعضلة

والآن هيا بنا ندرس الاسلام ونتحرّى سُننه ، علنا نجد فيه الحلّ لهذه المعضلة التي حار في حلها عقلاء العالم .

إن الإسلام ــ حين تدرسه درساً عميقاً ــ يدلك على أنه قام على أساس في حلّ جميع مسائل الحياة لا يعارض أصول الفطرة، ولا يهمل جانباً من جوانبها ، ولا يتجاهل حقيقة من حقائقها . فإذا وجد الإنسان قد انحرف عن أصل من

أصول الفطرة أخذ بيده ودله على طريقها الأزلي السوي .

وللاسلام أساس ثان بنى عليه جميع أصوله في الاصلاح الاجتماعي، وهو أنه لا يقتصر على سن القواعد في النظام المدني ، بل يدعمها بالحث علـــى مكارم الأخلاق وإصلاح الأفكار وتزكية الأنفس ، ليكون منها رقيب على مواصلة العمل بتلك القواعد ، وبذلك يحسم الشر بجذافيره وتجتث نوابت الفساد من أصولها .

وهنالك أساس ثالث للاسلام تراه شائعـاً في أنظمته كلها ، وهو أن الحكومة لا تلجأ إلى القوة ، ولا تستعمـل أحكامها الصارمة إلافي الضرورة الحتميةالتي لا مناص منها

وبناء على هذه الأسس الثلاثة أقر الإسلام ـ في المسائل الاقتصادية للحياة الانسانيةـجميع الأصول الفطرية التيقام عليها صرح اقتصادي إنساني ثابت لا يحتاج إلى تعديـل ٠ والاسلام في نظامه هذا لا يعارض إلا البذور غير الطبيعية التيتسربت إلى حقل الشؤون الاقتصادية واختارهاالانسان

بوحي من الشيطان . وأكثر ما يقوم به الاسلام من عملية الاستئصال لهذه البذور الغريبة بدافع من تعاليمه في إصلاح الأخلاق والحث على عمل الخير، وقليل من ذلك يتم بتدخل الحكومة .

وبما أن الإنسان ـ في النظام الإسلامي ـ حرّ في نشاطه الاقتصادي، ومطلق اليد في الحصول على مرافق الحياة ومتاع الدنيا ؛ وهو يملك ما اكتسبه من الحلال وما حصل عليه بكد يمينه وعرق جبينه؛ فإن أفراد المجتمع يتفاوتون في الغنى والثروة على قدر سعيهم وبحسب ظروفهم، ولذلك كان بعضهم فوق بعض في الرزق ومتاع الحياة ، تبعاً لكون بعضهم فوق بعض في الكفايات والمواهب . ولما كان هذا فطرياً فالإسلام يعترف به ، ثم يتخذ له أحكاماً يمنع بها البخس في الحقوق واعتداء بعض الناس على بعض ، ويأخذ على أيدي الذين يحاولون أن يتعدوا حدود الفطرة .

واليك ـ أولاً ـ مسألة كسب المال . فالإسلام اعترف للانسان بحقه في طلب متاع الحياة من أرض الله ، وأباح

له أن يستفرغ جهده فيما يحبه ويهواه مـــن أساليب في اكتساب مرافق الحيـاة ولوازمها ، إلا أنه لم يبـح له في سبيل الحصول على وسائل الحياة ـ أن يختار طريقاً لذلك يفسد عليه أخلاقه ، ويهبط به إلى هاوية الرذيلة ، أو يضر بالمجتمع المدني ، أو يجرّ إلى نظام الأمة الفسادَ والدمـار . ومن هنـــا حدد الاسلام لطالب الكسب حدوداً لا يجوز له أن يتعداها ، فأُحل له بعض الوسائل وحرم عليه بعضاً آخر . وبين له جميع مـــا هو حرام عليه ـ من الطرق الاقتصادية ـ بياناً وافيـــاً ، ولم يحرمه عليه إلا لأنه مضر بالفرد أو مضر بالحضارة .

إن الشريعة الاسلامية تحرم الخمر وأنواع المسكرات والمخدرات وسائر المنكـرات والفواحش . وهي لم تقتصر على تحريمها، بل حرمت كذلك صناعتها وإعدادها والاتجار بها بيعاً وشراء . والاسلام لا يعد البغـاء مهنة ولا الرقص حرفة ولا الغناء من وسائل الكسب ؛ والمال الذي يأتي من هذه السبل لا يعد مالا حلالا . بل جميع المكاسب التي تدر

الربح على بعض الناس وتضر بالآخرين أو بالمجتمع البشري ـ كالرشوة، والسرقة، والميسر، وصنوف المقامرة، وجميع المعاملات التي يخالطها الغبن والغش ـ يراها الاسلام جرائم ويعاقب عليها. وهو يحرم احتـــكار الحبوب والأغذية والامتعة التي تعد من حاجيات الناس ويمنع حبسها طمعاً في ارتفاع الأسعار فيفضي ذلك إلى الأزمـــات والضنك في المعايش. ومما يراه الاسلام حراماً تفويض وسائل المعاش إلى فرد أو طائفة من الناس ليتعهدها في مقابل مال معلوم فيضيق بذلك مجال الرزق على الناس. وحرم أيضاً طرق الكسب التي تفضي إلى النزاع والخصام، أو التي يتعلق الربح أو الخسارة فيها بالحظوظ المجهولة، وليس للسعي فيها نصيب أو لا تكون بين المتبايعين بها أو المتعاقدين عليهـا حدود معلومة أو حقوق واضحة مرسومة. وإذا اتسع وقتـــك للمطالعة والاطلاع، أو سبق لك دراسة الأنظمة الاسلامية في البيوع والعقود دراسة شاملة، فإن في متناول يدك أن تعلم أن ما يختاره الناس في هذا العصر الجاهلي من مختلف

الطرق لادخار الثروة الطائلة والكنوز العظيمة ، قد سبق للاسلام أن أحاط أكثره بسياج من القيود والشروط ، وحدد له حدوداً عادلة قوية . أما الذي أباحه الاسلام واعتبره حلالا من وسائل الكسب وطرق الاقتصاد فإن من يعمل في نطاقه ولا يتعدى حدوده قلما تسنح له فرصة الطفرة في ادخار القناطير المقنطرة من الذهب والفضة مما لا يكاد ياتي عليه الاحصاء .

ثم أرجع البصر إلى ما أحله الإسلام من المكاسب ، ومن طرق الحصول على وسائل الحياة . فمما لا مجال فيه للريب أن الاسلام يعترف بالملكية الفردية ، لكنه لا يدع الفرد حراً طليقاً في استهلاك ماله والتصرف في ثروته بحيث يغدو خليع العذار مبدداً أمواله كما يشاء ، بل هو قد حدد له حدوداً ، واتخذ له قيوداً . فالمال الذي يملكه الانسان يتصرف فيه صاحبه عادة بطرق ثلاث : فإما أن يستهلكه في مرافقه ، أو يستعمله في تجارة أو صناعة تعود عليه بالربح

أو يدخره . وللاسلام اشتراطات تقيد كل طريق من هذه الطرق :

فكل نفقة ينفقها المـــرء فيما يفسد الأخلاق أو يضر بالمجتمع فهي محرمة عليه . مثال ذلك أنه لا يبيح لأحـد أن يستعمل ماله فى الميسر، ولا يجيز له شرب الخمر واستهلاك ماله فيه،ولا يرضى له أن يرتكب الزنا ويبذل ماله في مهور البغايا ، ولا يحل له أن يضيع وقته وماله في الغنـاء وآلات الموسيقى ومجالس الرقص واللهو والخلاعة والاستهتار . وليس للمسلم أن يلبس الحرير ، أو أن يتزين بالحلى من الذهب والجواهر ، أو أن ينفق من ماله على تزيين جدران بيته بالصور والرسوم التي يتغالى بها المترفون. وبالجملة فإن الاسلام قد أقام سداً منيعاً بين المرء وما ينفقه على شهواته، ومنعه من السرف في الترف. والذي أباحه الإسلام للانسان من إنفاق المال والتصرف في الثروة فقد اشترط فيه الاعتدال والتوسط في المعيشة ، ورغب في نظافة الزي ، ولم يحل بين الانسان وبين أن يعيش عيشة طيبة معتدلة. ومن كان لديه

فضل مال بعداستيفاءحوائجه فقدزين له الاسلام أن يكون من أهل الفضل المنفقين في سبيل الخير والصالح العام. وإن سبل الخير في نظام الاسلام واسعة وكثيرة : فلينفق على الذين أخطأهم الحظ فلم ينالوا من نصيبهم من مرافق الحياة وضرورات العيش . وقد عدّ الاسلام ذلك من أسمى الأخلاق، وجعله مثالا للناس عالياً، ودعا اليه في كل مناسبة وحينما تعمّ المجتمع البشري هذه السماحة ويكون هذا السمو الخلقي هو الغالب عليه ، يعد فيه أشرف المجتمع وأكرمه من ينفق من كسبه على نفسه وعلى من يجاوره، ولا ينظر فيه بعين الاستحسان والتكريم إلى الذين يدأبون على ادخار الأموال والاتساع في الثروة ، ولا يصرفون فضول أموالهم إلا في الاستثمار والتزيد .

وعلى كل حال لا يكفي للخلاص من شح الانفس وشرهها إلى المال أن يعيش أصحابها في بيئة المجتمع العالي، وأن يعالجوا الأثرة بتعاليم الأخلاق وحدها ، إذ لا بد أن يبقى بعد ذلك عدد غير قليل من الناس يحبون أن يستعملوا فضل أرباحهم

فيما يدر عليهم أرباحاً أخرى كثيرة ، لذلك أقام الاسلام للتصرف في فضول الأموال حدوداً :

فحرّم على الغني صاحب المال الفاضل أن يرابي بماله فمن استقرض من موسر ديناً لينفق منه على نفسه من عوز أو ليستعين به على الرزق والكسب ، فليس للمقرض أن يستوفي من المستقرض أكثر من رأس ماله الذي أداه اليه حتى لو كانت الزيادة بقدر حبة الخردل . فانظر كيف هدم الاسلام بهذا المبدأ الصرح الأول للرأسمالية الغاشمة التي يمتص فيها الرأسمالي الغني دماء من حوله من الفقراء وأواسط الناس ثم يتركهم أجساداً بالية مصابة بفقر الدم . أما إذا أراد الغني أن يصرف فضل ماله في تجارة أو صناعة يباشرها بنفسه أو يتعاون فيها مع غيره من التجار وأرباب الصناعة مشتركين في الغنم والغرم ، فالاسلام يحل ذلك وينير سبله . وما قد يصيبه هؤلاء التجار وأهل الصناعات من مال كثير وثراء جم فإن للاسلام طريقاً أخرى في إصلاح ما ربما يترتب على كثرته من فساد فيداوي أدواءه بأدويته الناجعة .

قلنا فيما مضى إن الاسلام يكره كنز الاموال وادخار الغني مالا يحتاج اليه في نفقاته . فمن كان عنده فضل مال - قليلاً كان أو كثيراً - يدعوه الاسلام إلى أن يستعمله في الانفاق على نفسه ، وإلى أن يعين به غيره ممن يحتاج إلى هذا الفضل في الحصول على حوائجه، وبهذا يستمر استعمال المال ويكون دائماً في حركة ودوران . والذي تشتهي نفسه أن يدخر شيئاً من فضل ماله فإن المجتمع يأخذ منه ٢ ½ ٪ سنوياً ليوزع على الذين يعجزون عن كسب معاشهم ، وعلى الذين لا يفي كسب سعيهم بسد خلتهم والوفاء بحاجاتهم. وما يأخذه المجتمع من فضل أموال الأغنياء يسمى في لغة الاسلام « الزكاة » أي « التطهير » . وقد دبر الاسلام لأموال الزكاة أن تجمع في الخزانة المشتركة للمجتمع، وتسمى « بيت المال » ، وهذه الخزانة المشتركة تكفل العون للفقراء الذين يعجزون عن كسب الرزق وتقصر أيديهم عن الحصول على نصيبهم من متاع الحياة . وهذا من أحسن أنواع الضمان الاجتماعي وأقرب السبل إلى مصلحة المجتمع، وبفضله تزول

المفاسد التي قد تنشأ عن فقدان النظام التعاوني الاقتصادي.

أما ما نراه في النظام الرأسمالي من جنوح كل إنسان إلى الادخار من دخله ، وإلى أن يكنز ذهبه، وإلى التهافت على إنشاء شركات التأمين على الحياة ضد عوادي الهرم وكوارث الحوادث، فذلك لأن الذين يعيشون في ظل النظام الرأسمالي مضطرون – بدافع من عوامل البيئة – إلى التفكير في سوء المصير، فإذا هرم المرء ولم يدخر من دخله شيئاً لا يجد من يكفله، ويتوقع أن يموت جوعاً . والذي له أسرة كبيرة أو ذرية ضعفاء يفكر في عاقبة أسرته وحال ذريته إذا هو أهمل جانب الادخار من دخله في أيام الكسب وعندما تكون سوقه نافقة أو صناعته نشيطة أو أيامه سعيدة ، إنه لا يشك في أن أسرته وذريته يضطرون إلى أن يتكففوا الناس ولا يجدون ما يدفعون به عادية المسغبة . وكذلك حال من لا يدخر من ماله إذا أصيب هو أو ذووه في بعض الأوقات بأمراض مضنية ، أو بكساد في وسائل كسبه ، أو حريق يجتاح ما امتلكه ، فإنه لا يجد في النظام الرأسمالي من

يمد اليه وإلى ذويه يد المساعدة والعون ، ولا من ينهض بهم من تلك الكبوة. وإن فقر الناس وضيق معايشهم يضطرهم لأن يعملوا في مصانع الأغنياء وشركات الرأسماليين كالبهائم المذلله والأقنان المستعبدين.ينزلوا على شرائطهم ويكتفون بالأجور الزهيدة المحدودة . وبمَ يطفئون لهب الجوع إن لم يقبلوا ذلك ، وبماذا يكسون أجسامهم النحيلة؟ ثم انظر إلى ما جرّه النظام الرأسمالي من قسوة القلوب تجاه الشقـــاء الإنساني ؟ إنك ترى أكـــداس المنتجـــات واكوام المصنوعات تكادتكون بائرةلضعف قوةالجمهور على الشراء ولضيق أيدي عامة الناس . وكم اتلف الرأسماليون الأطنان من حبوب الغذاء ليحافظوا على مستوى الأسعار بينماملايين الفقراء يتضورون جوعاً وكانت بطونهم اولى بها ، وهذا من دلائل الفساد الذي قامت على أسسه ومبادئه قواعد النظام الرأسمالي في العالم، ولفقدان الضمان الاجتماعي الذي يكفل سد حاجات الفقراء ولو ان النظام الاقتصادي كان كفيلاً بحاجات الناس، لما وصل الفقر المدقع إلى ما وصل اليه بين

الجماهير بينما الغني قد جاوز حدود البطر في طائفة الأغنياء. أما لو ارتفع المستوى الاقتصادي لسواد الأمة ، وانتعشت قوة الجماهير على الشراء ، لأورقت اشجار المعاش اليابسة ، ولفاض بالبركة والخير معين الحياة ، ولنشطت الصناعات والحرف، وحينئذ تنفق أسواق التجارة، ويعم الخير اغنياء الناس وفقراءهم على السواء .

إن الإسلام اراد ان يزيل هذه المفاسد كلها بفضل الزكاة وبرعاية بيت المال(الخزانة المشتركة): فإذا أصيب عضو من أعضاء المجتمع بالفقر بعد الإستغناء ، فبيت المال الإسلامي يمد اليه يد العون كما كان يستمد منه العون من قبل،ولذلك فإن العاملين في النظام الإسلامي يعملون وتجود أنفسهم بفضل أرباحهم في سبيل الخير وهم لا يخافون الفقر ولا يجزعون للطوارىء ، لأنهم يعلمون أن لمن يحتاج نصيباً في بيت المال إذا احتاج اليه، وهو يغنيهم عن صناديق التوفير وعن شركات التامين على الحياة ضد الفقر والعوز والهرم. وإذا أدرك الإنسان الموت وهو في ظل نظام الإسلام

الاقتصادي ، فإنه يموت وهو لا يحمل همّ أطفاله وذريته ، لأنه يعلم أن بيت المال الإسلامي يكفلهم . فبيت المال في الإسلام شركة إسلامية كبرى للتأمين على الحيـــاة ضد الكوارث والعوادي من الفقر والهرم والحريق . والنظام الإسلامي لا يوجد فيه رأسماليون عالميون يشتطون على عمال مصانعهم في شروط العمل ويقترون عليهم في الاجور ، لينافسوا رأسماليين آخرين في بلاد أخرى، بل العمل في ظل الإسلام قائم على العدل والاعتدال ، ولا يخشى العامــل فيه أن يظمأ في مجتمعه الإسلامي أو يضحى او ان يجوع فيه ويعرى .

وليكن على ذكر منك أن بيت المـال الإسلامي يتخذ من الوسائل الاقتصادية ما يجعل الذين قعد بهم العجز عن اكتساب ما يسدون به رمق حياتهم ويصلحون به حـــال معيشتهم قادرين على ان يشتروا من متاع الحياة ما يكفي حاجاتهم . وهكذا لا يحدث في النظام الإسلامي ما يخـل بالتوازن بين الإنتاج والاستهلاك . ولذلك كانت البلاد التي

يسود فيها نظامنا لا تحتاج إلى تصدير فضل منتجاتها إلى بلاد أخرى لتفادي الأزمات المالية وتتحامى الضائقة في المعايش كما هو حاصل الآن في البلاد ذات الصناعات الكبرى التي لا تجد من سكانها من يستوفي شراء جميع مصنوعاتها ومنتجاتها وليست الزكاة وحدها العامل القوي في الإسلام لتوزيع الثروة، بل هناك عامل آخر كبير وهو نظام المواريث. فإذا نظرت إلى القوانين الأخرى غير الإسلامية للارث ألفيتها تنزع إلى مبدأ ادخار المال وتجميعه . ولو أن رجلاً ادخر أموالا عظيمة ومات عنها لوجدنا في غير النظام الإسلامي ما يشجع على بقاء ذلك المال مجتمعاً كما كان أو قريباً مما كان، وأن تستمر الثروة المدخرة متجمعة غير موزعة . أما الإسلام فقد سن نظاماً حاسماً يقضي بأن يوزع بين الورثة كل المال الذي كان الموروث قد جمعه وادخره ، فإن لم يكن للموروث أقارب من عصبته متلاحمون قسم ماله على الأباعد من ذوي رحمه ، فان لم يكن له من الورثة عصبة ولا ذوو أرحام فليس له أن يتبنى ، وإنما تئول تركته إلى بيت المال

فتشترك فيها الأمة كلها . إن المال في نظام الإسلام ــ قليلا كان أو بالغاً مئـــات الألوف من الملايين ــ يئول أمره إلى التجزيء ولايلبث ان ينقسم إلى مقادير قليلة بعد ثلاثة بطون من عمود النسب ، أي انه صائر لا محالة إلى التجزيء العام والتوزيع الشامل .

ومن تأمل في نظام الإسلام الاقتصادي الذي وصفناه إجمالا يبدو له انه قد ازال كل ما في الملكية الفردية مـــن المفاسد الطارئة عليها بعوامل الشر . فكيف ينبذ العقلاء هذا النظام وراء ظهورهم وقد رأوه كفيـــلا بحاجات المجتمع البشري ، بل كيف يوجد من يختار عليه الأنظمة المصطنعة التي جنح اليها الشيوعيون والفاشيون مع ما تنطوي عليه من فساد عظيم وشرّ مستطير ، وهي ما ازالت شراً إلا وقد احلت محله شراً غيره ، ولا رأبت صدعاً إلا احدثت ثأيا في مكانه من المجتمع البشري ؟ !

هـذا ، وانا لم اذكر جميع نواحي الخير ، ولم أستوف انواع المحاسن في نظام الاقتصاد الإسلامي ، لأنه من العسير

أن تتسع عجالة مختصرة كهذه العجالة لبيان ما اتخذه الاسلام من احكام في القيام على الضياع والمزارع ، والفصل في الاختلافات التجارية والوفاء بالعقود . وما للاسلام من طرق واساليب في جمع رؤوس الأموال وإقامة الصناعات والحرف . وكنت احتاج إلى مجال واسع لو أردت أن افصل للقارىء ما في الاسلام من مبادىء الحرية المحمودة في الاتجار ، وتعففه عن إرهاق الناس بالضرائب ، واستغنائه عن المكوس عند نقل السلع والبضائع التجارية في داخل البلاد . فضلا عن عنايته في تضييق الميزانيات الرسمية في البلاد الاسلامية ، واقتصاده في نفقات الادارة المدنية والترتيبات العسكرية ، وتخفيفه عن الناس في الرسوم القضائية . وأين حكمة الاسلام واعتداله في الجباية والصرف من توسع الآخرين في فرض الضرائب الباهظة والاسراف الشائن في إنفاقها بغير ما يعود على المجتمع بالفلاح والصلاح إن تفاصيل موقف الاسلام في نظامه الاقتصادي تحمل البرهان في نفسها على أنه رحمة شاملة للمجتمع . ومن نظر

اليه بعين الانصاف ، وترفع عن التعصب في حكمه عليه تبين له أنه خير الأنظمة الاقتصادية للانسانية كلها وأنفع لها من الأنظمة الأخرى التي عرفها الناس . وقد أبطأ الناس في الوصول إلى هذه الحقيقة لأنهم متأثرون بعوامل البيئة، وبالتعاليم التي يدرسونها ، والطرق التي يرون التعامل بها قد عم وأصبح هو الغالب على الناس .

ومن الخطأ العظيم الذهاب إلى أن النظام الاقتصادي الإسلامي وحده يكفل النجاح الانساني والفلاح البشري ، إلا إذا اقترن بالعقائد الاسلامية والتعاليم الخلقية وأساليب الاسلام الاجتماعية والمدنية . فنظام الاسلام الاقتصادي وثيق الارتباط بنظم الاسلام الأخرى السياسية والتشريعية والمدنية والخلقية ، وبمنهاج الاسلام الاجتماعي وأسلوبه في الحكم . أما نظام الاسلام الخلقي فيرجع في أصله إلى عقيدة لا يزعزعها شيء، وهي أن يكون المرء مؤمناً بإله حي قائم عالم بالغيب قادر على كل شيء ، وأن يوقن بأن ربه يحاسبه على كل ما يصدر عنه ، وأن له معاداً إلى حياة أخرى بعد

مفارقة روحه لجسده، ثم يقوم بين يدي الله العادل فيجزيه على أعماله بالخير خيراً وبالشر شراً . وأن يكـــون كذلك مؤمناً بان محمداً ﷺ قد أرسله الله إلى البشر كافة بكتــاب فيه منهاج الحياة وتعاليم الأخلاق ، وأن نظـــام الاسلام الاقتصادي جزء من الرسالة المحمدية وتعاليمها لا ينفصل عنها وكل ما أمر به النبي ﷺ في موضوع الاقتصاد والمال فهو مما أوحي به اليه من ربه . فمن لم يتقبل بالقبول الحسن هذه العقيدة بجملتها وتفصيلها ، ومن لم يوطن نفسه على العمل بنظام الاسلام الخلقي بحذافيره ، وبمنهاج الاسلام الشامـل للحياة البشرية كلها ، واقتصر على الأخذ ـ من منهاج الحياة الاسلامي ـ بنظامه الاقتصادي وحده ، فانه لا يتمتع به إلا قليلاً ، بل لا يقدر على العمل به تاماً كاملا .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

تلخيص

* إذا أردنا أن نضع نظاماً للحياة البشرية،يجب علينا أن نعرف منزلة الانسان في هذا الكون ، ووظيفته والغاية ، التي خلقه الله من أجلها .

* وإذا أردنا أن نستجلي مسألة من مسائل الحياة ، فمن واجبنا أن لا نحصر أنظارنا في دائرتها،وألا ننظر إلى الحياة وفينا عصبية لنظرية خاصة أو فكرة محدودة .

حقيقة المسألة المعاشية يمكن تلخيصها في كيفية إقامة نظام يضمن لجميع أفراد البشر كلما يفتقرون اليه في حياتهم اليومية ، من غير أن يخل بسير المدنية، وحركتها الطبيعية للتقدم نحو الكمال ، وكيف يتسنى لكل فرد منهم أن يتقدم بقدر ما تتيح له كفاياته المكتسبة واستعداده الفطري ، ويقدر على تربية سجيته وتنشئة شخصيته على الأخلاق المرضية ، ويستطيع كل واحد أن يبلغ الكمال فيما يريده حسبما تسمح له بيئته الخاصة .

إن من المتحتم مع تقدم المدنية :

* التفاوت بين مكاسب الناس .

* الإرث عامل من العوامل في هناء الناس وشقائهم .

* وجود العجزة في المجتمع كالصبيان والشيوخ والمرضى

* أن يكون في النـــاس خدم ومخدومون ، وأجراء ومستأجرون .

ما نراه في المدنية من فساد قد أخطأ كثير من الناس في إدراك عوامله .

* الأثرة الفاحشة هي الينبوع الكبير الذي ينفجر منه الفساد في أمر المعيشة .

* لقد زين الشيطان للناس أن ينفقوا الفائض عن حاجاتهم في الملاذ والملاهي ، وأن يستثمروا أموالهم وينموهـــا ، جاحدين حقوق الفقراء والمساكين الذين تحكموا في رقابهم.

* اتخذ المترفون طوائف من رجال الأمة لا شغل لهم إلا العمل لمتعتهم « المغنين ـ الممثلين ـ الرسامين ـ الراقصات . . . »

* لم يكتف المترفون بتبديد المواهب البشرية ، بل أساؤوا

أيضاً استغلال الثروة المادية في اتخاذ القصور والحدائق ودور التمثيل والمقابر الفخمة .

الادخار ، والاكتناز . وقبض الأيدي عن الإنفــــاق والصرف إلا في السبل التي تمكن من استغلال المال والتوسع في الإثراء .

لهم طريقان لاستعمال ما فضل عن حاجاتهم : إقراض فضل اموالهم بالربا ، واستعمالها في وجوه التجـــارة أو الصناعة . ونتيجة ذلك انقسام المجتمع البشري إلى طبقتين تعيشان في تنازع واختلاف. فتطرد الزيادة في عدد البؤساء ويتطور النزاع حتى يصير دولياً . وبذلك يصبح الانسان حيواناً رائعاً لا يهمه إلا طعامه وشرابه ولباسه، وقليل من المجدودين من تسنح لهم الفرصة ليهذب خلقه ويزكي نفسه ويرقي فكره .

* الحل الشيوعي للمشكلة: ينزع عوامل الاستغلال ووسائل الثروة من أيدي الأفراد ، ويحرمهم حتى تملكها ، ويدفعها

إلى الجماعة ممثلة في أفراد منظمين يفوض اليهم توزيع متاع الحياة ومرافقها .

* استبداد هؤلاء المنظمين بأمر الناس، لما في الطبيعة الانسانية من أثرة واستبداد . فيعجز الشعب عن المقاومة ، ولا يجد لنفسه ملجأ من الحكام إلا اليهم ، وبذلك يتحول جميع الأغنياء من الرأسماليين حتى يصبحوا غنياً رأسمالياً ليس فوقه أحد ، وهو مع ذلك لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر .

* لا يتأتى في النظام الشيوعي تكافؤ الفرص للأفراد بإبراز كفاياتهم ،بـــل عليهم أن يجعلوا أهواءهم وميولهم موافقة لهوى الهيئة المنظمة وميولها،فيسلموا اليها أنفسهم لتصوغهم في بوتقتها كما تشاء .

* مهما تكن فئة المنظمين ذات كفاية نادرة وموهبة فذة ومهما تكن حريصة على الصالح العام ، فلا يمكنها أن تحيط علماً بكفاية الملايين من الرجـــال وخبرة بميولهم ودراية بعواطفهم ونوازعهم .

* جعلت الاشتراكية مسألة الاقتصاد محور الحياة الانسانية
حل الفاشية للمشكلة: بترك الملكية الفردية لوسائل المعيشة مباحة مع مراقبة الحكومة لها مراقبة دقيقة لا تترك للأفراد حرية لابراز كفاياتهم .

كيف يحل الاسلام هذه المسألة :

(أ) الاسلام لا يتعرض للاصول الفطرية .

* ولا يقتصر على وضع قوانين بل يحث الناس على مكارم الأخلاق وتزكية النفس ليجتث الشر من أصله .

* الحكومة لا تستعمل القوة والشدة إلا حيث لا بد منها

(ب) كسب المال : اعترف الاسلام للانسان بحقه في طلب متاع الحياة في أرض الله، واستفراغ جهده فيما يحبه ويهواه من أساليب في اكتساب مرافق الحياة ولوازمها . وقد بين للانسان ما هو حرام عليه من الطرق الاقتصادية بيانا وافياً بعد أن حظر عليه جميع مايضره أو يضر بالمدنية كالمسكرات والمنكرات والبغاء والرقص والغناء والتكسب بذلك ، كما

حرم الرشوة والسرقة والميسر والقمار والغبن والغش والاحتكار ...

(جـ) يعترف الاسلام بالملكية الفردية ، لكنه لا يدع الفرد حراً طليقاً في استهلاك ماله وإنفاق ثرائه ، بل يضع حدوداً لكل طريقة من طرق التصرف في المال :

كل نفقة ينفقها فيما يفسد الأخلاق أو يضر بالمجتمع محرمة عليه . وما أباحه الاسلام للانسان من إنفاق ماله وصرف ثروته يجعله وسطاً في المعيشة نظيفاً في الزي يحيى حياة طيبة . فإن فضل له عن حوائجه شيء فينفق في سبيل الخير والصالح العام

حدد الاسلام لصرف فضل المال في سبيل التجارة حدوداً : فمنع الاقراض بالربا ، وأحل أن يصرف فضل المال في تجارة أو صناعة يديرها بنفسه أو بالاشتراك مع غيره اشتراكاً يستوي فيه الجميع غنماً وغرماً .

حرم كنز المال وادخار ما لا يحتاج اليه الغني في نفقاته . وإلا فليؤخذ منه ٢ $\frac{١}{٢}$ ٪ سنوياً لبيت المال « شركة التامين

للمجتمع جميعاً) .

(د) النظام الاقتصادي الاسلامي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظم الأخرى للاسلام سياسية وقانونية ومدنية واجتماعية على أساس نظام خاص للأخلاق يرجع أصله إلى عقيدة لا يزعزعها شيء في الله واليوم الآخر والجزاء ورسالة محمد صلى الله عليه وسلم .

الفهرس

دعوتنا

١ ـ دعوتنا للبشر كافة وللمسلمين خاصة أن يعبدوا الله وحده ولا يشركوا به شيئاً ولا يتخذوا إلهاً ولا رباً غيره .

٢ ـ ودعوتنا لكل من أظهروا الرضا بالإسلام ديناً أن يخلصوا دينهم لله ، ويزكوا أنفسهم من شوائب النفاق وأعمالهم من التناقض .

٣ ـ ودعوتنا لجميع أهل الأرض ان يحدثوا إصلاحاً عاماً في أصول الحكم الحاضر الذي استبد به الطواغيت والفجرة الذين ملأوا الأرض فساداً ، وأن ينتزعوا هذه الإمامة الفكرية والعملية من أيديهم حتى يأخذها رجال يؤمنون بالله واليوم الآخر ويدينون دين الحق ولا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً .

الجماعة الاسلامية بباكستان

تطلب جميع منشوراتنا من
الشركة المتحدة للتوزيع
بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ص ب: ٧٤٦٠ - برقياً: بيوشران